معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية

Islamic financial accounting standards and their role in controlling and directing Islamic financial institutions

د.بدروني عيسى*	ط/د.جبلاحي وفاء
جامعة محمد بوضياف – المسيلة	المركز الجامعي خميس مليانة
escaissa1@hotmail.fr	wdjeblahi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/25 تاريخ القبول: 2019 /01/12 تاريخ النشر: 2019/04/04

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI" ومعرفة أهميتها ودورها في ضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يؤدي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي وموثوقية ومصداقية القوائم المالية، ويسهل عمل المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها تجد صعوبة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لخصوصية عملها. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الالتزام بهذه المعايير يوفر حماية للمصارف الإسلامية من تلاعب المتلاعبين الذين يتسترون تحت مسميات التمويل الإسلامي المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المعايير، المحاسبة، المؤسسات، المالية، الإسلامية.

Abstract :

This study aims to identify the Islamic Accounting Standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) and to know their importance and role in controlling the work of Islamic financial institutions, The study found that The Application Of Islamic accounting standards result in accounting disclosure and transparency to the reliability and credibility of financial statements and facilitate the work of Islamic financial institutions find it difficult as in the application of international accounting standards for privacy of its work, It also concluded that compliance with these standards provides protection for Islamic banks from manipulating manipulators who hide under various Islamic financing names.

key words: Standards, accounting, institutions, finance, Islamic.

* المؤلف المرسل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية مثل غيرها من المؤسسات التقليدية إلى استخدام معايير محاسبة ومراجعة، ولكن يجب أن تلاءم هذه المعايير طبيعة نشاط وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها. لذلك، يجب أن تصمم وتشغل المؤسسات المالية الإسلامية نظمها المحاسبية في ضوء القواعد الكلية التي تحكم الفكر المحاسبي الإسلامي، ولا يجوز أن يطبق عليها أسس ونظم محاسبة البنوك التقليدية بدعوى خاطئة بأن المحاسبة هي المحاسبة، وأنه لا يوجد ما يسمى بالمحاسبة في الإسلام أو في المصارف الإسلامية.

بهدف تقديم معلومات ذات مصداقية وموثوقية ملائمة لمستخدمي القوائم المالية، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والضبط والأخلاقيات والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المالية الإسلامية، تصب كلها في خانة العرض والإفصاح، وتحث إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافية والعدل في التعامل. إذ تهدف هذه المعايير إلى كسب ثقة المتعاملين من خلال توحيد المعالجة المحاسبية وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية.

إشكالية البحث: تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية الآتية:

كيف يساهم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن "AAOIFI" في ضبط وتوجيه الصيرفة الإسلامية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور، تتمثل في:

- المحاسبة في المصارف الإسلامية.
- معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- معايير المحاسبة الإسلامية ودورها في تنظيم الصيرفة الإسلامية.

I- المحاسبة في المصارف الإسلامية

1. مفهوم وأهداف المحاسبة من المنظور الإسلامي

إهتم الإسلام بالمعاملات مثل اهتمامه بالعبادات، ووضع العديد من القواعد التي تحكم المعاملات التجارية ومعاملات الدولة الإسلامية مع الغير، كما طور من طرق وأساليب كتابة الأموال التي كانت سائدة عند العرب من قبل، وتطورت صنعة الكتابة وتخصص فيها أناس. ومن أدلة اهتمام الإسلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمحاسبة قول الله تعالى في القرآن الكريم " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ...**" **(282-البقرة)**[1]

ويمكن تعريف المحاسبة في الفكر الإسلامي بأنها أحد فروع علم كتابة الأموال الذي يتعلق بعد وإحصاء وإثبات العمليات والتصرفات المختلفة وقياسها والإفصاح عنها بهدف المساعدة في المسائلة والمناقشة والجزاء واتخاذ القرارات.[2]

وتهدف المحاسبة في الاقتصاد الإسلامي إلى توفير معلومات عن مدى تحقيق الوحدة المحاسبية لهدف ابتغاء الدار الآخرة وذلك من خلال:[3]

- ❖ توفير معلومات عن التزام الوحدة المحاسبية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياتها ومعاملاتها وتوثيق هذا الالتزام.
- ❖ توفير معلومات تساعد على تحديد الزكاة الواجبة في أموال الوحدة المحاسبية، والزكاة بكونها عبادة وفريضة شخصية، وركن من أركان الإسلام، إلا أنه يمكن أن تقوم الوحدة المحاسبية بإخراجها نيابة عن أصحاب الأموال تسهيلا لهم وتيسيرا على ولي الأمر في جبايتها وصرفها وضمانا لحقوق مستحقيها.
- ❖ كما تهدف إلى توفير معلومات دقيقة عن حقوق والتزامات الوحدة المحاسبية وكافة الأطراف ذات العلاقة والتغيرات التي حدثت على هذه الحقوق والالتزامات بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، من مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي، دون إجحاف بالمصالح المشروعة في تعاملها مع الوحدة المحاسبية.
- ❖ توفير معلومات عن إحسان الوحدة المحاسبية، وعلى سبيل المثال مدى إسهام الوحدة المحاسبية في الجمعيات الخيرية، وصناديق القرض الحسن للمحتاجين، ومدى إسهام الوحدة المحاسبية في تنمية المجتمع المسلم الذي تعمل فيه وغيره من المجتمعات المسلمة من خلال توفير فرص العمل والتدريب والإسهام في رفع الناتج القومي وتشجيع تنمية التبادل التجاري بين العالم الإسلامي، وغير ذلك من إسهامات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المسلمة.

2. محاسبة المصارف الإسلامية

تتنافس دول عديدة حول العالم عربية وأجنبية إسلامية وغير إسلامية للحصول على حصة من صناعة الصيرفة الإسلامية التي بدأ يظهر نجمها في الأعوام الماضية، فنجاح هذه الصناعة وصمودها في ظل الأزمة المالية العالمية وإثبات جدارتها في الأزمات جعل لها انتشارا واسعا لتحقق نجاحا على الصعيد الدولي كما على الصعيد المحلي في الدول العربية، وفي الوقت الذي تحافظ دول على خلط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصيرفة المعمول بها في البلد (إسلامية وتقليدية)، تحاول دول أخرى جاهدة أن تكون المصارف العاملة فيها تعمل وفق قواعد وقوانين الصيرفة الإسلامية.

فبحسب دراسة صدرت سنة 2016 عن صندوق النقد العربي تتناول "انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية"، جاء فيها أن السودان يتبنى نظاما مصرفيا إسلاميا شاملا، وتبلغ نسبة أصول الصيرفة الإسلامية فيه 100%، ومن ثم يليه المملكة العربية السعودية التي تشكل أصول المصارف الإسلامية بها نحو 51% من إجمالي الأصول المصرفية في المملكة، تليها الكويت بحصة 38% واليمن 27% وقطر 25 %والإمارات 18.6% .[4]

ووفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعامي 2013-2014، بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين عربيا ودوليا. كما شكلت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط حوالي 2% من الأصول المالية العالمية في العام 2014.

وكانت مجموعة دول قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا أسرع الأسواق نموا في قطاع المصارف الإسلامية حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية الصادر عن Young&Ernst إذ بلغت قيمة الأصول في هذه الدول مجتمعة حوالي 625 مليار دولار عام 2013 و753 مليار دولار عام 2014 (أي 80% و82% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية على التوالي)، مسجلة نموا سنويا نسبته 18% بين عامي 2009 و2013 كما من المتوقع أن يرتفع إلى 19% خلال الفترة 2014-2019 ليصل حجم الأصول في هذه الدول إلى 1.8 تريليون دولار.[5]

تحتاج هذه المصارف الإسلامية إلى نظام محاسبي يأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لها، والتي تختلف عن البنوك التقليدية، ويقصد بالنظام المحاسبي في المصرف الإسلامي بأنه إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة (وهي الدورات المستندية والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات وقوائم والتقارير)، والتي تعمل طبقا لأسس محاسبية إسلامية وطبقا لسلسلة من الإجراءات وباستخدام مجموعة من الأساليب والطرق، وذلك لإخراج معلومات محاسبية تساعد في تحقيق مقاصد مختلفة وفق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى العنصر البشري الذي ينفذ النظام المحاسبي.[6]

يقصد بمحاسبة المصارف الإسلامية، بأنها تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الفكر الإسلامي في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد المصارف الإسلامية.[7]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. خصائص القياس المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية

تعكس خصائص المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية جانبي القياس والإفصاح المحاسبي وفق الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل في :[8]

إن القياس المحاسبي بمفهومه التقليدي، يستند على فرضية أساسية وهي ثبات وحدة النقد، مع التركيز على القياس النقدي. وبالرجوع للشرع، نجد أن هذا المفهوم لا يحقق أهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية. فثبات وحدة النقد لا يتحقق في فترات التضخم، مما يؤدي إلى إظهار حقوق والتزامات بقيم غير عادلة، مما يتطلب ضرورة استخدام القيم الجارية، وليس التكلفة التاريخية. وهناك من يرى بأن الحجة في استخدام القيم الجارية هي "الزكاة".

فعندما لا تعكس التقارير المالية القيم الجارية، فإن الزكاة لن تكون حقيقية وبالتالي سيخل أصحاب المشاريع بأحد الأركان الخمسة للإسلام.

إن الحقيقة سالفة الذكر على الرغم من أهميتها، إلا أنها تعتبر غير ذات فائدة إذا ما تم استخدامها استخداما خاطئا. فالمشروع عندما تتاح له الفرصة لإظهار بنوده بالقيم الجارية، فإنه قد يقوم ب" تجميل تقاريره المالية" من خلال استخدام قيم مبالغ فيها، فالقياس بالقيم الجارية غير محكوم بطريقة محددة. هذا ونجد أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تفترض ثبات وحدة النقد وحجتها في ذلك بأن الديون تقضي بأمثالها في العدد، ولا ينظر إلى تغير القيمة، فلا يزاد الدين عند انخفاض القوة الشرائية حذرا من الدخول في طرق الربا التي تقوم على أساس استيفاء أكثر من الدين بسبب الأجل.

هذا فيما يتعلق بثبات وحدة القياس، أما فيما يتعلق بالتركيز على القياس النقدي، فإن هذا يتعارض مع الشرع أيضا. ذلك لأن الشريعة الإسلامية توازن بين حق الفرد في تحقيق ربح مناسب، وكذلك استفادة المجتمع والبيئة من هذه الأرباح.

4. خصائص الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية

تعكس خصائص المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية جانبي القياس والإفصاح المحاسبي وفق الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل في :[9]

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من التقارير المالية والتي تضم العملاء، والدائنين، والحكومة وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل هذه الجهات بناء على هذه التقارير. ولذلك فإن الإفصاح غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

الإفصاح الدقيق يستلزم موضوعية تبتعد عن الغش والتدليس والكذب، ويمتاز بالصدق والعدل والأمانة والبر وتقديم النصح. ومن موضوعية الإفصاح بيان كل الأنشطة المحرمة شرعا والتي قامت بها المنظمة، وكذلك بيان التأثيرات البيئية والاجتماعية لأنشطة المنظمة.

II- معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"

1. التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organization For Islamic Financial Institutions) هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم.[10]

وتقوم هذه الهيئة حاليا بمنح شهادتين مهنيتين، الأولى وهي شهادة محاسب قانوني إسلامي تعنى بالقسم المحاسبي اللازم للعمل في الشركات المالية التي تخضع للشريعة الإسلامية، أما الشهادة الثانية فهي مراقب ومدقق شرعي تعنى بضمان مطابقة عمل الشركة مع المبادئ والمعايير والفتاوى الشرعية.[11]

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها إلى ما يلي:[12]

- ❖ تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ❖ نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق: التدريب، عقد الندوات، إصدار النشرات الدورية، إعداد الأبحاث والتقارير... وغير ذلك من الوسائل؛
- ❖ إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها، للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية، وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة؛
- ❖ إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين؛
- ❖ السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة، والمؤسسات الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا، ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

2. المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

يقصد بمعايير محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية.[13]

وتحقق معايير محاسبة المصارف الإسلامية العديد من الأغراض أهمها:

- ❖ تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية؛
- ❖ توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية مما يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛
- ❖ تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد؛
- ❖ تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي؛
- ❖ تساعد في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.

نظرا للاختلاف بين خصائص البيئة الإسلامية والبيئة التقليدية، كان لابد من تطوير أهداف محاسبية خاصة ببيئة العمل الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار ما توصل إليه الآخرون، وذلك من خلال عرض أهداف المحاسبة التقليدية على الشرع فما اتفق معه قبل، وما اختلف معه رفض. وهو ما أخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم وضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية انطلاقا من أهداف المحاسبة التقليدية وعرضها على الشرع.[14]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من المعايير بهدف تنظيم العمل المحاسبي والمراجعي والشرعي بما يتلاءم وطبيعة عمل هذه المؤسسات المالية الإسلامية، وفيما يلي قائمة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أصدرتها الهيئة لحد الآن:

1. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	11. المخصصات والاحتياطات	21. الإفصاح عن تحويل الموجودات
2. المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء	12. العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في شركات التأمين الإسلامية.	22. التقرير عن القطاعات
3. التمويل بالمضاربة	13. الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية	23. توحيد القوائم المالية
4. التمويل بالمشاركة	14. صناديق الاستثمار	24. الاستثمار في الكيانات المنتسبة
5. الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار	15. المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية	25. الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة
6. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها	16. المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالمعاملات الأجنبية	26. الاستثمار في العقارات
7. السلم والسلم الموازي	17. الاستثمارات	27. حساب الاستثمار
8. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	18. الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	28. الوكالة بالاستثمار
9. الزكاة	19. الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية	
10. الاستصناع والاستصناع الموازي	20. البيع الآجل	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية http://aaoifi.com/standard/acct/.

ولقد أصدر مجلس المحاسبة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في 14 ماي 2018 رسميا آخر معيار لحد الآن المسمى "الوكالة بالاستثمار" الذي يهدف إلى بيان مبادئ المحاسبة والتقارير المالية لأدوات الوكالة بالاستثمار والموجودات والمطلوبات ذات العلاقة من جانب المستثمر والموكل. ويعتمد المعيار تصنيفا محاسبيا عاما يتعين بموجبه على الموكل أن يقيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة الاستثمار إما باعتباره استثمارا مباشرا بانكشاف الموكل المباشر لمخاطر الاستثمار، وهو المنهج المفضل، أو باستخدام منهج "مدير الاستثمار بالوكالة"، كما يوجد معيارين قيد الإعداد تحت اسم" معيار محاسبة الصكوك" و "معيار محاسبة الوعد"[15].

III- معايير المحاسبة الإسلامية ودورها في تنظيم الصيرفة الإسلامية

تعتبر المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أهم مرجعيات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، وأن الالتزام بها يعبر عن مدى التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، كما أن الالتزام بها يضبط معاملات المصارف الإسلامية، ويقلل إلى حد كبير الاختلاف في الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، كما أن الالتزام بهذه المعايير الشرعية يوفر حماية للمصارف الإسلامية من تلاعب المتلاعبين الذين يتسترون تحت مسميات التمويل الإسلامي المختلفة.

وتأتي أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية و الشرعية من خلال ما يلي[16]:

- وجود هذه المعايير الشرعية والمحاسبية يفيد شركات التدقيق الخارجي في كيفية الضبط والتدقيق الداخلي على أسس وموازين وأوزان محددة؛
- أن الالتزام بهذه المعايير يسهل عملية التصنيف والجودة، حيث يمكن المنافسة على ما هو الأجود؛
- إن الالتزام بها يؤدي إلى التطوير، ولكن هذا إنما يتحقق بإمكانية المراجعة بهذه المعايير على ضوء ضرورة العمل والتطبيق، ففقه التطبيق والمعايشة أهم أنواع الفقه، كما قال تعالى: (فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ)

ومن جانب آخر، يسهم اعتماد المعايير في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالميا وإقرارها رسميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة، وفيما يأتي أمران للتوضيح:

- **الأمر الأول:** يعد التنميط من أهم سمات المنتجات والمؤسسات التي تكتسب صفة العالمية، وهو المدخل لتحويل التطبيقات المحلية والإقليمية إلى تطبيقات عالمية، وهذا ما يشاهد واقعا في عقود المقاولات والمناقصات الضخمة وعقود التوريد والاستيراد والاعتمادات المستندية والتجارة الدولية بصفة عامة. وقد أسهم تنميط أحكام الصكوك الإسلامية وعقودها ونماذجها في اكتسابها صفة العالمية بشكل واضح.
- **الأمر الثاني:** دأبت الهيئات الشرعية على تقييد مرجعية القوانين الوضعية كأساس لتفسير بنود العقد والتحاكم والتحكيم في حالات النزاع بقيد عدم مخالفة الشريعة، وقد اعترضت الجهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانونية في الولايات المتحدة وإنجلترا على هذا القيد بحجة عدم وجود الشريعة الإسلامية في قانون يمكن أن يمثل مرجعا يمكن الاستناد إليه في حالات النزاع والتحاكم والتحكيم، ولذا يرى أن اعتماد المعايير الشرعية والمحاسبية كأساس لأحكام الشريعة الإسلامية يجيب عن هذا الاعتراض الهام، بحيث يمكن النص على المعايير كمرجعية لتفسير بنود العقود والتحاكم والتحكيم، وهو مما يعزز تطبيقات الصيرفة الإسلامية عالميا. [17]

وتتجلى أهمية المعايير المحاسبية الإسلامية بالمؤسسات في توفير الثقة والمصداقية في التقارير المالية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة المالية، كما تبين بوضوح مصادر واستخدامات الأموال والبنود التي صرفت فيها ما يؤدي إلى ارتفاع الثقة والجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية الإسلامية. وبالرغم من ارتفاع التكاليف الإدارية لعملية تبني هذه المعايير من حيث عملية تكوين المحاسبين والمراجعين وغيرها، إلا أن ذلك سيعود بالنفع على المؤسسات والتي يمكن أن تزيد في انضباطها وذلك من خلال مساهمتها في توفير الضمانات اللازمة للتأكد من حسن استغلال مصادر الأموال في الوجوه المشروعة والتي تعود على الجميع بالنفع، وبما يتفق مع أهدافها التي أنشئت من أجلها، كذلك وجوب تصميم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية يضمن تحسين جودة التقارير المالية المعروضة. هذه الأخيرة تعتبر عنصرا محوريا لتحقيق كفاءة الأسواق المالية، حيث تقوم بتوفير المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أسعار الأسهم والصكوك على أساس سليم، لذا فمن الأهمية إعداد تقارير مالية تخضع لقواعد تحكم دقة وسلامة ما تحتويه من معلومات وتمثل معايير المحاسبة الإسلامية الأداة التي يمكن أن تساعد في إعداد تقارير مالية سليمة ذات موثوقية ومصداقية.[18]

وفي نظر الباحثين أنه عند التزام المصارف الإسلامية بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يعتبر الأساس الرئيسي للتحقق من استيفاءها لمتطلبات الشريعة، ولدفع عملية تطوير منتجاتها، كما يعمق الالتزام بالمعايير عنصر الشفافية في التقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ولا شك أن من شأن التزام المصارف الإسلامية بهذه المعايير أن يوحد أسس وقواعد المعاملات المصرفية الإسلامية وتطبيقاتها، وكذلك فإن التزام هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية باعتماد هذه المعايير يقلل إلى حد كبير من اختلاف الفتاوى بينها، وكما أن التزام المصارف الإسلامية بهذه المعايير يزيد من ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية ويعمق الثقة بصحة معاملاتها. كما يمكن القول أن الاعتماد بالمعايير المحاسبية الإسلامية يساهم في التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية وتقاربها أو تطابقها وانضباطها بمرجعية واحدة وهو من أهم الأمور التي تعزز انتشار الصناعة المالية الإسلامية وعالميتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

IV- الخاتمة

إن طبيعة العمل المحاسبي وتأثره بالبيئة التي يعمل فيها جعل من المؤسسات المالية الإسلامية أن يكون لها محاسبة مالية ومعايير محاسبية خاصة بها مستمدة من الفكر الإسلامي، لذا حاولت المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي وعلى رأسها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إصدار وتوحيد معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الشرعية لتطبقها المؤسسات المالية الإسلامية وتسترشد بها وهذا لخصوصية عملها.كما يساهم اعتماد هذه المعايير في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالميا وإقرارها رسميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة.وبالتالي، فإن وجود هذه المعايير والالتزام بها يفيد الدولة والبنوك المركزية وجهات الرقابة والتدقيق، بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبط نشاطها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وكيفية التدقيق عليها على ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية.

V-الهوامش

[1]– حسين حسين شحاتة، محاسبة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة التقوى، القاهرة، بدون سنة النشر، ص24.

[2]– مرجع نفسه، ص27.

[3]– محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، أهداف المحاسبة في اقتصاد إسلامي، مجلة الملك عبد العزيز–الاقتصاد الاسلامي–، المجلد06، 1994، ص 21–23.

[4]– مقال حول " الصيرفة الإسلامية لا تزال دون الحد المأمول به"، متوفر على الموقع https://www.noonpost.org/content/13034 بتاريخ 2018/07/21.

[5] – تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم: إتحاد المصارف العربية، متوفر على الموقع http://www.uabonline.org/ar/research/financial/ بتاريخ 2018/07/22.

[6]– ناصر خليفة عبد المولى ومحمد الصيرفي، البنوك الإسلامية (المفهوم الإداري والمحاسبي)، دار السحاب، 2010، ص88.

[7]– حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص27.

[8]– امراجع غيث سليمان و فرج عبد الرحمن بو مطاري، خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الاسلامية، يومي 20–2008/10/21، ص 13.

[9]– امراجع غيث سليمان و فرج عبد الرحمن بو مطاري، خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الاسلامية، يومي 20–2008/10/21، ص 13.

[10]– الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية http://aaoifi.com

[11]– سمحان حسين محمد، ومبارك، موسى محمد (2011)، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، الاردن.

[12]– المادة الرابعة من النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[13]– حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص48.

[14]– – شريقي عمر، دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي" منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية –بين الصناعة المالي التقليدية والصناعة المالية الإسلامية–"، يومي 05–06 2014، ص13.

[15]– الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق.

[16]– مقال الدكتور حسام الدين عفانه متوفرة على الموقع http://iswy.co/evean.

[17]– عبد الباري مشعل، دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، يومي 27–28 أفريل 2010، ص08.

[18]–براضية حكيم، أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016/2015، ص130.

VI- المراجع

1. إتحاد المصارف العربية، **تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم:** ، متوفر على الموقع http://www.uabonline.org/ar/research/financial/ بتاريخ 2018/07/22.
2. أمراجع غيث سليمان و فرج عبد الرحمن بو مطاري، **خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية، يومي 20–2008/10/21، السعودية.
3. براضية حكيم، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016/2015.
4. حسام الدين عفانه، **المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية AAOFI**، http://iswy.co/evean بتاريخ 2018/08/22.
5. حسين حسين شحاتة، **محاسبة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، مكتبة التقوى، القاهرة، بدون سنة النشر.
6. سمحان حسين محمد، ومبارك، موسى محمد، **محاسبة المصارف الإسلامية**، دار المسيرة، الأردن،2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. شريقي عمر، **دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي" منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية –بين الصناعة المالي التقليدية والصناعة المالية الإسلامية–"، يومي 05-06 2014، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

8. عبد الباري مشعل، **دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، يومي 27-28 أفريل 2010، طرابلس، ليبيا.

9. محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، **أهداف المحاسبة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الملك عبد العزيز –الاقتصاد الإسلامي–، السعودية، المجلد06، 1994.

10.ن بوست، **الصيرفة الإسلامية لا تزال دون الحد المأمول به**، متوفر على الموقع https://www.noonpost.org/content/13034 بتاريخ 2018/07/21.

11.ناصر خليفة عبد المولى ومحمد الصيرفي، **البنوك الإسلامية (المفهوم الإداري والمحاسبي)**، دار السحاب، مصر، 2010، .

12.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية http://aaoifi.com، بتاريخ 2018/07/22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com